



ورقة حقائق

المرأة الفلسطينية في الثامن من آذار/تراجع تدريجي في الحقوق في ظل جائحة كوفيد-19

مقدمة:

تتوجه جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية بأحر التهاني وأجمل الأمنيات للنساء الفلسطينيات في كافة أماكن تواجدهن، وللنساء العربيات ونساء العالم ككل بمناسبة الثامن من آذار "يوم المرأة العالمي" ارتباطاً بالمضامين الكفاحية لهذه المناسبة، وبما تجسده من تراكم للفعل النسوي النضالي من أجل الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبهذه المناسبة العزيزة على قلوب النساء الفلسطينيات خاصة ونساء العالم عامة، تجدد الجمعية العهد على مواصلة طريق النضال حتى إنهاء الاحتلال وبناء دولة فلسطينية مدنية ديمقراطية كاملة السيادة على حدود الرابع من حزيران عام 67 وعاصمتها القدس، وحل قضية اللاجئين وفق قرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار 194، وتلتزم كذلك بالنضال من أجل احقاق حقوق المرأة على قاعدة أنها حقوق إنسان غير قابلة للتجزئة أو التأويل، كما ستواصل الجمعية نضالها كجزء من الحركة النسوية الديمقراطية من أجل تغيير الخطاب المجتمعي المحافظ القائم على تكريس الدونية والتمييز ضد المرأة.

ورغم انه وخلال العقود الأخيرة تطورت المفاهيم المتعلقة بحقوق المرأة والتي تؤكد على المساواة التامة بين الجنسين؛ وإلغاء التمييز ضدها، وتطور الآليات والأدوات الدولية والوطنية في معظم بلدان العالم من أجل تنفيذ حقوق المواطنة التي تجسدت معالمها في العديد من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمرجعيات الدولية القانونية، إلا أن النساء الفلسطينيات ما زلن يعانين من التهميش والتمييز والإقصاء الذي يتجسد في القوانين والأنماط الثقافية التي تعزز دونية المرأة والسياسات الإقصائية وتعيد انتاج التمييز وتشعرن العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تجسد وتوسع هذا التهميش والإقصاء والمعاناة في ظل انتشار جائحة كورونا التي تركت أثارا كارثية بعيدة المدى في كافة مناحي الحياة وخاصة على الشعب الفلسطيني بشكل عام وعلى النساء الفلسطينيات بشكل خاص، سواء نتيجة الخصوصية التي تعيشها نساء فلسطين بسبب سياسات وإجراءات الاحتلال العسكري الكولونيالي، أو نتيجة قصور منظومة العدالة والقانون والسياسات المستجيبة لحاجات النساء، كإطارات تشريعية وإدارية وتنفيذية لتطبيقها على أرض الواقع في فلسطين. وبالاستناد الى هشاشة كافة أدوات الحماية والعدالة للنساء تركت الجائحة أثارا بنوية وثقافية مسّت مكانة المرأة في المجتمع. حيث تبين بالوجه القطعي أن المشاكل التي ظهرت أو تضاعفت إثر انتشار جائحة كوفيد-19 على كل المستويات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية والأمنية وغيرها ما

هي إلا امتداد للمشاكل البنوية في الهياكل التحتية والغياب التاريخي المتراكم للمساواة و العدالة الاجتماعية وأسس المواطنة مما زاد من حدة تأثير انتشار الجائحة على مختلف القطاعات والمستويات بما فيها النساء الفلسطينيات.

نستعرض في هذه الورقة وبهذه المناسبة مجموعة من الحقائق الخاصة بواقع النساء الفلسطينيات، حيث سنلقي الضوء على السياقات السياسية والاجتماعية والتشريعية التي تعيشها النساء بما فيها الانتكاسات الخاصة بواقع النساء في السياق الحالي (أزمة كورونا كوفيد 19)، ونقدم مجموعة من المطالبات التي نخلص إليها للخروج من حالة التراجع وعدم اليقين.

أولاً: أثر الاحتلال الإسرائيلي على النساء في ظل جائحة كورونا

في ضوء استمرار الاحتلال الإسرائيلي الاستيطاني الاستعماري لفلسطين ومواصلة فرض سيطرته على الأراضي الفلسطينية، وتحكمه في الاقتصاد الفلسطيني بحيث يبقى اقتصاداً تابعاً مرهوناً بالاقتصاد الإسرائيلي، عانت النساء والفتيات من عنف مضاعف في أثناء الجائحة، سواء بشكل مباشر عبر هدم البيوت والاعتقال والاعتداء الجسدي والاقتصادي وحجز الحركة وتكريس المعازل والحصار أو العنف غير المباشر عبر استهداف أفراد الأسرة، حيث يُشير تقرير قدمه ائتلاف سيداو في حزيران 2020، والذي يترأسه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وشارك بعضويته مجموعة واسعة من منظمات نسوية مدنية تعمل في قضايا المرأة الحقوقية وحمائتها من كافة أشكال التمييز¹ حيث أشار التقرير الى أن الحجر المنزلي أدى الى زيادة في عدد النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف من قبل أحد أفراد الأسرة والى زيادة في معدل تكرار العنف تجاه النساء والفتيات نتيجة لبقاء المعنف في المنزل. كما تعرضت النساء والفتيات ذوي الإعاقة الى زيادة مضاعفة في معدل العنف الممارس تجاههن، ويرجع ذلك الى زيادة القيود عليهن بسبب الوصمة المجتمعية إضافة إلى اعتبارهن مواطنات تابعات وليس ذات استقلالية شخصية.

وبسبب سياسة القيود على الحركة والإغلاق والحجز المنزلي، لجأت جميع المؤسسات سواء الحكومية أو غير الحكومية في الضفة الغربية الى اتباع سياسة العمل من المنزل. هذه الإجراءات ساهمت في تقليص التدخلات المباشرة مع النساء والفتيات المعنفات والاستعاضة عنها بخطوط الأمان/المساندة، إلا في الحالات الضرورية والتي تستدعي الى تدخل مباشر من قبل الأخصائيات. وفق بيانات المؤسسات النسوية، فإن خطوط الأمان/المساندة أصبحت مراقبة من قبل الزوج والأطراف المسيطرة في العائلة وخصوصاً لدى الأسر التي تقطن في مساحة سكنية ضيقة، وهذا أدى الى تقليص فرص وصول النساء والفتيات الى وسائل الحماية المتوفرة. وتزداد هذه الإشكالية لدى النساء من كبار السن وذوات الإعاقة.

وأشارت د.علا عوض رئيسة مركز الإحصاء الفلسطيني عبر استعراضها لأوضاع المرأة الفلسطينية عشية يوم المرأة العالمي الثامن من آذار 2021، الى ان نسبة النساء اللواتي أصبن بفيروس كورونا بلغت 50.2% من اجمالي المصابين مقابل 49.8% بين الذكور. وأشارت الى مستوى انخفاض نسبة المشاركة في القوى العاملة للذكور والإناث بسبب الجائحة مع اتساع الفجوة بين النساء والرجال مقارنة بعام 2019.

ثانياً: انسداد الأفق السياسي:

تعيش النساء الفلسطينيات في إطار هياكل اجتماعية وسياسية عمودية، محورها النظام الأبوي المجتمعي والقوانين غير المتساوية من جهة، لكن من جهة أخرى فإن نظام الاحتلال العسكري الإسرائيلي يعتبر الجذر الرئيس لمضاعفة القيود والتعقيد على حياة النساء الفلسطينيات، حيث يستخدم الاحتلال أدوات وأساليب قمعية مختلفة لتقييد حياة النساء اليومية وتشريدنهن أو سلب فاعليتهن وقدرتهن على التنمية، بهدف استدامة السيطرة والنفوذ والتحكم على كل مناحي

¹ انظر/ي <https://gupw.net/assets/files/an-ar.pdf>

الحياة، بهدف اقتلاع الشعب الفلسطيني وطرده والاستيلاء على أرضه وإخضاعه سياسياً عبر الحصار والإغلاق والاعتقالات والاعتقالات والجدار والحواجز.²

كما تشهد الساحة السياسية انهياراً لما يسمى بعملية السلام وانسداداً للأفق السياسي، ومزيداً من الاستيطان والتوسع ومصادرة الأراضي وتهويد القدس، واستمراراً في تعنت وتكرار دولة الاحتلال لحق شعبنا في تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي هُجروا منها وفق قرارات الأمم المتحدة، مستمرة في ذلك بتجاهل مقررات الشرعية الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة وضاربةً بعرض الحائط كافة الأعراف والمواثيق الدولية وعلى رأسها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واتفاقية جنيف الأربع، وكافة القرارات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية.

وفي بُعد الإجراءات القمعية والانتهاكات اليومية، يستمر الاحتلال في الإجراءات القمعية والانتهاكات اليومية بحق شعبنا من مدهامات نهارية وليلية، وهدم المنازل الذي شهد عام 2020 توسعاً هو الأكبر منذ توثيق هذا الخرق حسب ما صرح به مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية "OCHA" الذي يقوم بالتوثيق الدوري للانتهاكات من اعتقالات وتقييد التنقل والحركة وفرض المزيد من الإجراءات على أهلنا في القدس، والقتل المتعمد للمواطنين من مسافة صفر، واستمرار فرض الحصار على أهلنا في قطاع غزة، واستمرار الاعتقال الإداري للنساء والرجال، وحرمان الأسرى والأسيرات من أبسط حقوقهم الإنسانية التي تمثلت في مطالباتهم المستمرة بوقف إجراءات العزل والتكديل والإهمال الطبي الذي أسفر عن استشهاد العديد من الأسرى وعدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لوقايتهم وحمايتهم من الإصابة بجائحة كورونا. وقد وصل التمادي لدى حكومة الاحتلال الصهيوني بالمماطلة والتأخير في إعطاء المطاعيم للأسرى والأسيرات في ظل ارتفاع عدد المصابين من الأسيرات والأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، رغم المطالبة المحلية والدولية بهذا الخصوص بما فيها مطالبات منظمة الصحة العالمية، مستخدماً ذرائع وحجج أمنية واهية لتغطية أفعاله القمعية. وتزداد هذه الإجراءات والسياسات رغم توسع انتشار وباء كورونا حسب ما جاء في ثلاثة رسائل متطابقة بعثها المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، الوزير رياض منصور بتاريخ 2021/1/6 إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس مجلس الأمن، ورئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، نتيجة للسياسات والممارسات غير القانونية المستمرة والمتصاعدة لدولة الاحتلال. فقد أشار منصور "إلى مواصلتها للحملات العنيفة للاعتقال والاحتجاز في فلسطين المحتلة خلال العام 2020، لافتاً إلى اعتقال قوات الاحتلال الإسرائيلي 4636 فلسطينياً، من بينهم 543 قاصراً دون سن 18 عاماً و128 امرأة، خلال عام واحد فقط، إلى جانب الاستمرار في سياستها الخاصة بالاعتقال الإداري الذي يُعتبر أكثر أشكال الاعتقال التعسفي من قبل الجيش الإسرائيلي، وتقوم إسرائيل حالياً باحتجاز 380 فلسطينياً إدارياً دون تهمة، من بينهم أطفال ونساء، يُضاف إلى ذلك معاناة المئات من الأسرى والأسيرات المحتجزين في السجون الإسرائيلية من أمراض خطيرة وأمراض مزمنة، ومواصلة المستوطنين الإسرائيليين المتطرفين هجماتهم العنيفة، وقيامهم باقتلاع الأشجار والمحاصيل الزراعية وحرقها، ما أدى إلى تدمير سبل عيش المزيد من العائلات الفلسطينية، إلى جانب مواصلة تحريضهم واعتداءاتهم الخطيرة على الأماكن المقدسة، ولا سيما المسجد الأقصى".

وكل ما سبق يتطلب قيام المجتمع الدولي بمسائلة إسرائيل ومطالبتها بشكل صريح وواضح بوقف انتهاكاتها المتكررة بحق الشعب الفلسطيني في كافة مجالات الحياة، وفي القلب منها رفع الحصار عن قطاع غزة، ووقفها

² Permanent Observer Mission of The state of Palestine to the united nation, New York. Fact sheet: the state of Palestine's women under occupation.

<https://palestineun.org/fact-sheet-the-state-of-palestines-women-under-occupation>

الفوري لجميع أنشطتها الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تستند على الاستمرار في سياسة تطبيق خطة الضم التي تصاعدت فترة حقبة ترامب ولا تزال تتصاعد، بما فيها القدس الشرقية، والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي يرقى إلى مرتبة الانتهاكات الجسيمة وجرائم حرب.

في هذا السياق رحبت الجمعية بقرار المحكمة الجنائية الدولية في الخامس من شباط 2021 والذي يقضي بأن المحكمة لها ولاية قضائية على جرائم حرب أو فظائع ارتكبت في الأراضي الفلسطينية، مما يفتح المجال أمام تحقيق في جرائم الاحتلال، ومحاسبة جميع مرتكبي الجرائم ضد الشعب الفلسطيني وبكافة المستويات والمناصب سواء من الحكومة الإسرائيلية أو المسؤولين العسكريين أو المستوطنين.

ثالثاً: استمرار الانقسام كارثة وطنية:

على صعيد آخر، لا زال الشعب الفلسطيني عامة، والنساء الفلسطينيات خاصة، يواجه نتائج استمرار الانقسام في الساحة الفلسطينية وما تركه ولا يزال من آثار مدمرة على مدار عقد ونصف من الزمن من حيث اضعاف النضال الوطني التحرري، وتفتيت وتشويه النسيج الاجتماعي، وتعميق انتهاكات حقوق الانسان. امام هذا التحدي وانعكاساته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، تواصل الجمعية جهودها الى جانب مكونات المجتمع المدني لإنهاء هذا الانقسام الذي ترك اثارا حادة في ظل استمرار تعطل أعمال المجلس التشريعي وما شهدته الحقبة الانقسامية من تراجع واضحاً على صعيد تراكم الانجازات المتحصلة للمرأة سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وخاصة فيما يتعلق بمراوحة العديد من القوانين والتشريعات مكانها بما فيها المتعلقة بالمرأة، حيث بقيت المسودات التي وضعتها المؤسسات النسوية بالتنسيق مع المجتمع المدني كمسودتي كل من قانون العقوبات وقانون حماية الأسرة من العنف تراوح في المكان بذريعة تعطل أعمال المجلس التشريعي.

ان المستجدات الأخيرة التي طرأت على الساحة الفلسطينية على اثر إصدار المرسوم الرئاسي بداية عام 2021، والمتعلق بتحديد مواعيد الانتخابات التشريعية والرئاسية، قد تشكل أرضية ومدخلا لإنهاء الانقسام وعودة الحياة التشريعية والمدنية لسابق عهدها، وهذا يتطلب مزيداً من الجهد للضغط النسوي، وفي اطار جهود القوى السياسية الأخرى والحركات الاجتماعية والشبابية لإنهاء الانقسام واستثمار الانتخابات كمدخل للتوافق على برنامج وطني مشترك بمشاركة كافة الوان الطيف السياسي والمدني وخاصة النساء والشباب في منظمة التحرير الفلسطينية.

رابعاً: استمرار إقصاء وتهميش النساء في فلسطين في ظل جائحة كورونا / انتكاسات متلاحقة:

على الرغم من أن القانون الاساسي الفلسطيني ينص على مبدأ المساواة في الحقوق ما بين الجنسين، وبالرغم من انضمام فلسطين للعديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية في العام 2014، ومن ضمنها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والذي مثل خطوة هامة نحو صون حقوق المرأة الفلسطينية، وبالرغم من الجهود المتصلة بهذا التطور النوعي في المجال الحقوقي للمرأة، والتي ترتبط بهذا الانضمام ومنها صياغة تقرير سيداو الحكومي ورفع لجنة سيداو في الأمم المتحدة في العام 2018، والذي تبعه رفع تقرير دولة فلسطين في العام 2020 بشأن متابعة الملاحظات الختامية على تقرير سيداو والذي تم رفعه للجنة المعنية بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، وقابل ذلك صياغة تقرير الظل "سيداو" من قبل الائتلاف الأهلي النسوي لتطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الذي يضم الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية والمؤسسات النسوية والحقوقية والذي تم أيضاً رفعه للجنة سيداو في الأمم المتحدة في العام 2018، والذي تبعه صياغة تقرير المتابعة الموازي لتقرير دولة فلسطين من قبل الائتلاف الأهلي النسوي لتطبيق اتفاقية سيداو مقابل تقرير المتابعة الحكومي في العام 2020، إلا

أن التحدي الأكبر يبقى في تضمين هذه الاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية سيداو في القوانين المحلية، وإيضاً في الدستور الفلسطيني القادم، خاصة وأن اتفاقية سيداو لم يتم نشرها في مجلة الوقائع الفلسطينية كي يأخذ تطبيقها الصفة الإلزامية، كما لم تقم دولة فلسطين باتخاذ الإجراءات والسياسات والتدابير الكافية لتغيير البنى الثقافية القائمة على التمييز والنظرة الدونية للمرأة مما شكل عائقاً أمام تقدم وضعيتها النساء الفلسطينيات. حيث ارتفعت معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي، ولم تمثل المرأة في اللجان المركزية والفرعية للجنان الطوارئ، وأدى تدخل المؤسسات النسوية وبالتنسيق مع وزارة شؤون المرأة إلى إجراء تعديلات بسيطة في مجال التمثيل والحضور النسوي في هذه اللجان. ولم يتم تعويض النساء اللواتي تضررت أعمالهن وخاصة العمالات في المجال التعاوني والزراعي وفي قطاع العمل غير الرسمي.

خامساً: اضطهاد مركب وتمييز متواصل للنساء:

وعليه لا زالت النساء الفلسطينيات يعانين من اضطهاد مزدوج: قومي ووطني وطبقي، وطبق للنساء العاملات بسبب استمرار الاحتلال في إجراءاته القمعية والتي طالت مختلف مناحي الحياة، وجنسوي اجتماعي بسبب سيطرة المفاهيم الذكورية والموروث الثقافي الذي يعزز دونية المرأة. لا زالت النساء الفلسطينيات ينظر المجتمع بعموميته، متلقيات للسياسات ولسن شريكات وصانعات لها، وهذا يتجسد في معيقات عديدة تواجه النساء الفلسطينيات سواء من حيث البنية التشريعية التي لا زالت قائمة على التمييز ضد المرأة وخاصة في قانوني الأسرة والعقوبات المعمول بهما حالياً، والتي تم سنهما منذ ما يزيد عن نصف قرن، وتعمق وازدياد العنف المبني على النوع الاجتماعي، وكذلك عبر استثناء المرأة من المشاركة السياسية على مستوى دوائر صنع القرار بما يتلاءم وأدوارها المجتمعية والسياسية والنضالية على قاعدة المساواة. وتفقر المضامين والصور في المناهج الدراسية لمبادئ مساواة النوع الاجتماعي رغم تشكيل لجنة مشتركة ما بين وزارتي المرأة والتعليم مع المجتمع المدني لمراجعة المناهج من منظور النوع الاجتماعي عام 2019، ولم تستطع اللجنة تقديم تقرير أو تصور لتعديل الصور النمطية لأدوار للإناث. وشهد

الاعلام وبشكل خاص عبر ادوات التواصل الاجتماعي، تجديراً للتمييز ضد المرأة وأعاد انتاج القيم والصور النمطية التقليدية لأدوار المرأة مبدية تحيزاً واضحاً لمنظومة التمييز ضد المرأة، ومع غياب الية دستورية لمراقبة انفاذ القانون الأساسي والحقوق الاقتصادية ومع حل المجلس التشريعي ووقف عمله انعكس ذلك على اضعاف البيئة الديمقراطية الداعمة للمساواة ولدعم المطالب النسوية الحقوقي ككل.

سادساً: الأوضاع الاقتصادية للنساء الفلسطينيات في ظل كورونا / تراجع وتدهور

لقد تأثر واقع النساء تأثراً كبيراً بالظروف والعوامل المذكورة أعلاه، وتضاعف هذا التأثير في ظل انتشار جائحة كورونا، وفي ظل استمرار تغييب النساء عن البرامج التنموية الاقتصادية بسبب ضعف التدابير اللازمة لتشجيع النساء على الانخراط في سوق العمل وامتلاك المشاريع التي تمكنهن من الوصول للموارد والملكية بما فيها حق الميراث. كذلك غياب الحماية الاجتماعية وقوانين الضمان الاجتماعي والسياسات لحماية النساء في سوق العمل سواء في القطاع المنظم أو غير المنظم، وعدم كفاية إجراءات التفتيش المتعلقة بتطبيق نظام الحد الأدنى للأجور ومواجهة مختلف الخروقات والتمييز بحق النساء العاملات خاصة في ظل جائحة كورونا التي أدت إلى فصل العديد من النساء من عملهن وتدني نسبة أجورهن المتدنية أصلاً، وعدم تلقي رواتبهن بشكل منظم، مما ضاعف نسب العنف الاقتصادي الموجه ضد النساء في أماكن العمل، وهذا ما أكدته مسح الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي صدر أواخر عام 2019، وازدادت حدته فترة جائحة كورونا التي أثرت أيضاً على وضعيتها النساء الاقتصادية في المناطق الريفية. فقد بينت نتائج دراسة أصدرتها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية في العام 2020، بعنوان "أثر انتهاكات الاحتلال العسكري الإسرائيلي على النساء في الريف الفلسطيني"، مدى تأثر النساء الريفيات سواء بإجراءات الاحتلال أو عدم وجود إجراءات وسياسات اقتصادية كافية داعمة ومعززة لصمود النساء خاصة

في ظل جائحة كورونا. حيث ورد في الدراسة أن 76.3% من النساء يعملن في الأراضي الزراعية للأسرة بدون اجر مقابل 11.4 من الرجال، بينما نسبة العاملات في الزراعة لدى أرباب عمل بلغت 03%، مقابل 6.6% للرجال، كما بينت الدراسة أيضا أن تأثيرات الكورونا ضاعفت حدة المشكلة من حيث عدم قدرة المزارعات الفلسطينيات والتعاونيات على الإنتاج وتسويق منتجاتهن ومحاصيلهن في ظل عدم وجود سياسات وتسهيلات داعمة لهن، وتؤكد نفس الدراسة على أن ملكية النساء ووصولها للأرض والسيطرة عليها يجب أن لا يتم فصلها عن حق التمتع الجماعي والمتساوي بالموارد لجميع الفلسطينيين.

إن كل هذه الأوضاع تأتي كامتداد لوضعية النساء الفلسطينيات ما قبل انتشار جائحة كورونا، حيث لا زلن يعشن أوضاعا تمييزية على مختلف الأصعدة، فمشاركتهن في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ما زالت منخفضة ولم تتعدى ما نسبته 18% حسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2019، والتي تراجعت بشكل مكثف خلال جائحة كورونا. يضاف إلى ذلك استمرار ارتفاع معدلات البطالة بين صفوف المواطنين بشكل عام والنساء بشكل خاص، حيث لا زالت البيئة الاقتصادية تتصف في انخفاض معدل النمو ومحدودية فرص العمل خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا، وفجوة النوع الاجتماعي تعززت وتوسعت على مستوى المشاركة في القوى العاملة ومعدلات الأجور والبطالة وخاصة بين صفوف النساء المتعلمات. وكذلك الحال بالنسبة لزيادة معدلات الفقر خاصة في قطاع غزة، حيث ازدادت حدته بازدياد الإجراءات الإسرائيلية القمعية التي تخنق الموارد المحلية البشرية والمالية. وتعتبر النساء والأطفال من الشرائح التي تصنف كأقفر الفقراء وخاصة النساء اللواتي يتأسسن الاسر واللواتي تصل نسبتهن الى 11%، ويقع على عاتق النساء أدوارا إضافية نتيجة ذلك، يضاف الى ذلك قصور قانون العمل في العديد من الجوانب مما يستدعي إعادة موائمه بما يضمن الحقوق الاقتصادية للنساء، ورغم إقرار قانون الحد الأدنى للأجور، إلا أن ضعف التفتيش والمراقبة على تطبيقه حرم العديد من النساء من الاستفادة من هذا القانون.

سابعاً: ازديادا صارخا للعنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل جائحة كورونا

لا زال العنف الأسرى والمجتمعي مرتفعا في المجتمع الفلسطيني وازدادت حدته نتيجة انتشار جائحة كورونا، ورغم الانخفاض الطفيف في المعدل العام لتعرض النساء لمختلف أشكال العنف الذي أظهرته نتائج آخر مسح لمؤشرات العنف في فلسطين الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أواخر عام 2019، حيث وصلت نسبة النساء اللواتي تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل أزواجهن لمرة واحدة على الأقل 29%، كان أعلاها العنف النفسي الذي طال 57% من النساء والعنف الاقتصادي 36% والعنف الاجتماعي 27.6% يليه العنف الجسدي 18% ثم العنف الجنسي 9%. إلا أن انتشار جائحة كورونا زاد مرة أخرى من حدة العنف الممارس ضد النساء والفتيات في المجتمع الفلسطيني، وزاد التتمتع على المرأة في وسائل التواصل الاجتماعي وفق ما أظهرته التقارير والدراسات التي صدرت عن عدة مؤسسات حقوقية ونسوية محلية ودولية بما فيها جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية. حيث بين تقرير تحليلي صدر عن جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية منتصف عام 2020 بعنوان "العنف ضد النساء الفلسطينيات في ظل جائحة كورونا"، انه ونتيجة لحالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة الفلسطينية منذ آذار 2020 وما تبع ذلك من إجراءات كالحجر المنزلي ومنع التنقل بين المحافظات وغيرها، مما اضطر إلى تواجد العائلات في مساحة ضيقة ومحددة خاصة في المخيمات وفي قطاع غزة، فقد فرض هذا الأمر واقعا صعبا بالنسبة للنساء والفتيات الفلسطينيات ولأفراد الأسرة عموما، حيث تبين من الاتصالات الهاتفية (كما ورد بالتقرير للفترة الواقعة ما بين 22/آذار-21/أيار) أن 70% من النساء اللواتي تم تقديم الاستشارة لهن قد تعرضن لأحد أشكال العنف أو أكثر من شكل من الأزواج، كما اظهر العمل الميداني لنفس الفترة أن 30% من النساء المعنفات قد تعرضن للعنف من قبل أفراد الأسرة الآخرين ومنهم الأب والأخوة وعائلة الزوج، وأشار التقرير إلى أن احد أسباب العنف الرئيسية التي ساهمت في زيادة نسبة العنف هو ضعف شبكات الحماية الاجتماعية من قبل الجهات الرسمية وتوقف المحاكم

عن العمل مما انعكس سلباً على حقوق النساء جراء التوقف المتكرر لأدوات العدالة عن العمل. بطبيعة الحال لم ينحصر العنف ضد المرأة في البيت وإنما في الشارع أيضاً وفي أماكن العمل، بالإضافة إلى تصاعد وتيرة قتل النساء في السنوات الأخيرة، حيث تم رصد ما يقارب 32 حالة قتل لنساء وطفلات في العام 2020 في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما ازدادت في ظل انتشار جائحة كورونا عدد حالات النساء التي توجهت للبيوت الآمنة بهدف الحماية من التهديد بالقتل في ظل قصور نظام الحماية للنساء المعنفات الذي عززته الكورونا، وعدم موائمة نظام التحويل الوطني لحالات الطوارئ في ظل الجائحة.

ثامناً: إجراءات حماية اجتماعية منقوصة وغير كافية، وقوانين في الأدرج

رغم أن الحركة النسوية استطاعت تحصيل بعض الانجازات نتيجة الضغط والتأثير، ومنها قيام دولة فلسطين بتعديل أحكام بعض بنود قانون العقوبات ومنها المادة (98) في القرار بقانون رقم (10) لسنة 2014 والذي ينص على وقف استخدام الأعدار المخففة في جرائم قتل النساء، وكذلك إلغاء المادة (308) من قانون العقوبات رقم (16) لسنة 1960 والقاضي بوقف تزويج المغتصبة من مغتصبها، بالإضافة إلى التعديل الوحيد الذي قامت به دولة فلسطين المحتلة على قانون الأحوال الشخصية والذي أصبح ساري المفعول منذ بداية عام 2020 والقاضي برفع سن الزواج للذكور والإناث إلى 18 عام مع الإبقاء على وجود الاستثناءات تتم بناء على تقديرات القضاة، حيث أشارت الإحصائيات خلال جائحة كورونا إلى التوسع في اعتماد هذه الاستثناءات، وهذا ما يظهره تقرير المتابعة الموازي لتقرير دولة فلسطين الذي صدر في أيلول 2020 عن مركز المرأة للإرشاد القانوني ومنتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف الذي أشار إلى أن ما نسبته 33% من عقود الزواج المسجلة في المحاكم الشرعية في الضفة الغربية كانت لفتيات قاصرات، إلا أن هذه الإجراءات بمجملها غير كافية لوقف قتل النساء وردع المعتدين في ظل بقاء نصوص قانونية لا زالت تعطي الفرصة للجاني للإفلات من العقاب في ظل خضوع العديد من الأحكام للسلطة التقديرية للقضاة.

وفي ظل استمرار وجود بيئة قانونية تعزز التمييز ضد النساء ولا تتعامل معهن كمواطنات كاملات الحقوق، وخاصة استمرار غياب قانوني الأحوال الشخصية والعقوبات الفلسطينية وقانون حماية الأسرة من العنف الذي ناضلت الحركة النسوية لإقراره منذ ما يزيد عن خمسة عشر عاماً، وجل ما تم تحصيله نتيجة هذه الجهود هو عرضه على مجلس الوزراء في العام 2020 والموافقة عليه بالقراءة الأولى بانتظار إقراره بشكله النهائي، علماً أن الجهات الرسمية تدرعت بتأخر إصداره نتيجة جائحة كورونا، إلا أن المؤسسات النسوية والحقوقية تعزي السبب الحقيقي في هذا التأخر لغياب الإرادة السياسية لصانع القرار الفلسطيني في إيجاد منظومة حماية متكاملة للنساء الفلسطينيات وتأثرهم بالهجمة الأصولية والمحافظية التي رافقت عملية نقاشه في الأوساط المختلفة وعدم إقرارهم بأولوية إقرار هذا القانون في ظل جائحة كورونا.

تاسعاً: المشاركة السياسية للنساء، مراوحة في المكان

أما على صعيد المشاركة السياسية وصنع القرار، فإن وضعية النساء في هذا المجال راوحت مكانها، ولا زالت نسبة تمثيل النساء متدنية في مختلف مستويات صنع القرار، فرغم القرار الذي صدر عن اجتماع المجلس المركزي في العام 2015، والذي أعيد التأكيد عليه في آخر دورة تم عقدها للمجلس الوطني في العام 2018 والقاضي برفع نسبة مشاركة المرأة إلى 30% كحد أدنى في مختلف مستويات صنع القرار، إلا أن نسبة تمثيل النساء بقيت متدنية، وتجلت ذلك بشكل صارخ في المرسوم الرئاسي الذي صدر أوائل عام 2021 بخصوص إقرار موعد الانتخابات العامة والمرسوم الخاص بإجراء تعديلات على قانون الانتخابات العامة، والتي كان من بينها تحديد

نسبة الكوتا للنساء بنسبة 25-26% على القوائم الانتخابية وليس بالضرورة بنتيجة الانتخابات، مما يدل على استمرار غياب الإرادة السياسية اتجاه منظومة حقوق النساء، وهذا يجسد الاستمرار في مراوحة وضعية النساء مكانها، وهذا ما عكسته مختلف الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والتي تبين أن الانتخابات المحلية التي جرت في العام 2017 تمخضت عن فوز ما نسبته 21.1% من النساء فقط، وأن 82% من القضاة ذكور مقابل 18% إناث، بينما 83.3% من النيابة العامة ذكور مقابل 16.7% إناث، أما السفيرات والعمالات في السلك الدبلوماسي فيشكلن 11% نساء مقارنة مع 89% ذكور، وحوالي 23.2% من أعضاء مجالس الطلبة إناث مقابل 76.8% من الذكور، أما نسبة تمثيل النساء في المجلس الوطني فهي 11%، والمجلس المركزي 5%، وما نسبته 14% فقط في مجلس الوزراء نساء، وتحتل امرأة واحدة منصب محافظ من أصل 16 محافظ ذكور، كما تعاني بشكل عام عضوات الأحزاب السياسية من الإقصاء عن المواقع القيادية في هيئات صنع القرار العليا والتي لا تتجاوز مجموعها 20%. أكبر دليل على تهميش النساء من قبل الأحزاب السياسية هو تجربة الانتخابات المحلية الأخيرة التي جرت عام 2017، حيث لم يتم إشراك النساء في التفاوض على تشكيل القوائم في غالبية المواقع، كما لم تلتزم الأحزاب بنسبة كوتا 30% فما فوق، وتشير الإحصائيات الفلسطينية إلى تدني نسبة مشاركة المرأة في المناصب الإدارية العليا، ويعني هذا استبعادهن من مراكز صنع القرار الإداري على المستوى الرسمي، وبالرغم من أنهن يمثلن 13% من كافة العاملين في الوظائف الإدارية، فإنهن يشكلن ما نسبته 3% فقط من الموظفين في مراكز صنع القرار.

عاشراً: تدني مشاركة النساء في لجان الطوارئ وجهود المصالحة فترة الكورونا

أما على صعيد دور النساء في التصدي لجائحة كورونا، فبالرغم من الجهود التي تبذلها المؤسسات النسوية في الاستجابة والتصدي لجائحة كورونا وبخاصة في المناطق المهمشة، فقد تم استبعاد النساء عن المشاركة الفعلية في إعداد خطط ولجان الطوارئ الوطنية الخاصة بالاستجابة لأزمة كورونا، مما أدى إلى عدم مراعاتها لقضايا النوع الاجتماعي، بالإضافة إلى ضعف تمثيل النساء في عضوية هذه اللجان، حيث تمثلت النساء فيها بشكل ضعيف جداً وبالمستويات الدنيا. ففي الضفة الغربية لم تتجاوز نسبة النساء المشاركات في لجان الطوارئ المركزية ولجان الإسناد المشكلة من المجالس المحلية والتي بلغ عددها ما يقارب 400 لجنة ما بين 14%- 16%، في حين خلت خلايا الأزمة التي تم تشكيلها في قطاع غزة من النساء رغم الجهود التي بذلتها الحركة النسوية والحقوقية من خلال جهود الضغط والتأثير لإدماج النساء في هذه اللجان، ويأتي ذلك امتداداً لنهج إقصاء النساء عن مراكز صنع القرار ما قبل الكورونا، وتمثل ذلك بشكل واضح، سواء في عضوية الوفود التي تشكلت لبحث أسس إنهاء الانقسام أو في اللجان المنبثقة عنها، وكان آخرها اجتماع الأمراء العاملين وفصائل العمل الوطني الذي تم عقده في الثامن من شباط 2021، والذي تمثلت فيه النساء والشباب والمجتمع المدني بشكل ضعيف جداً.

الحادي عشر: هجمات محافظة وأصولية متواصلة عبر خطابات الكراهية

تتعرض النساء الفلسطينيات إلى حملات متلاحقة من قبل جهات أصولية وقوى مجتمعية محافظة تهدف إلى النيل من حقوق النساء وثنيهن عن استمرار المطالبة بهذه الحقوق المتمثلة في حق المساواة والحماية والعيش بأمان دون أي تمييز في كافة مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها. تمثلت هذه الهجمات التي تكثفت في العام 2020_ بأشكال عديدة، كان آخرها قيام هذه القوى الظلامية التي شملت بعض العشائر وأحزاب أصولية دينية بهجمة شرسة وحادة على النساء بشكل عام، والحركة النسوية والحقوقية والإعلامية بشكل خاص من بوابة الطعن باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها دولة فلسطين المحتلة، مستخدمين الدين والعادات والتقاليد كحجج وبراهين واهية للطعن بها، متجاهلين بذلك نضالات النساء

الفلسطينيات المترابطة سواء الوطنية على مدار تاريخ حركة التحرر الوطني الفلسطيني أو الاجتماعية والحقوقية التي تجسدت بمطلب المساواة والعدالة الاجتماعية. وقد كان لهذه الهجمة انعكاسات سلبية ليس على النساء فقط وإنما على مجموع الحركة الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني والمستوى الحكومي والمؤسسات الحقوقية والإعلامية وغيرها، ذلك بجانب أنها أحدثت خلخلة في النسيج الاجتماعي والسلم الأهلي كونها استندت على بث الإشاعة والتحريض والتهديد وشحن النفوس بالكراهية المفعمة من خلال البيانات والاجتماعات والتظاهرات والتهديدات المباشرة للكوادر والمؤسسات النسوية داعين الي سحب انضمام دولة فلسطين المحتلة لهذه الاتفاقية والمنظومة الدولية لحقوق الإنسان، متجاهلين عمدا ما قد يحدثه هذا الانسحاب من تأثيرات سلبية على مكانة المرأة من جهة وعلى هوية ومكانة دولة فلسطين أمام العالم.

بالرغم من أن هذه تلك الهجمات طالت جهات عديدة سواء على مستوى صانعي القرار والحكومة أو الأحزاب السياسية، إلا أن هذه الجهات للأسف بما فيها الأحزاب السياسية والحكومة لم تقم بالتحرك الكافي للتصدي لهذه لتلك الهجمة التي اجتمعت فيها مصالح القوى الأصولية والعشائرية والتقليدية المحافظة، باستثناء إصدار بعض التصريحات والبيانات. ونتيجة ضغوط الحركة النسوية المتواصلة، تم عقد اجتماع موسع خلال شهر أكتوبر 2020 ضم فصائل العمل الوطني ومؤسسات حقوقية ونسوية وشخصيات وسياسية ومجتمعية ودينية، ناقشت فيه سبل التصدي لهذه الهجمات، وتمخض عن الاجتماع تشكيل التحالف الوطني لمناصرة حقوق النساء لاحقا، ويبقى التحدي الأكبر متمثل في توفر الإرادة السياسية لهذا التحالف لاستكمال مناصرة قضايا النساء بشكل متواصل وممنهج في ظل أن هذه الهجمة التي تصاعدت بعد أن حققت الحركة النسوية والحقوقية والحركات الاجتماعية بما فيها حركة إرادة "الائتلاف النسوي للعدالة والمساواة" عدة إنجازات منها؛ إقرار رفع سن الزواج لكلا الجنسين إلى 18 عاما. إلى جانب النجاح الذي حققته الحركة النسوية خلال عام 2018 بعد حملات ضغط ومناصرة وعرائض واجتماعات مع صناع القرار لإقرار بعض الحقوق المدنية للنساء، تمخض عنها مجموعة قرارات وهي؛ حق المرأة في فتح حسابات بنكية لأطفالها القصر وإدارتها، ونقلهم/ن من مدرسة لأخرى، وحق إصدار جوازات سفر لهم. كما تأتي هذه الهجمة في خضم حملات ضغط ومناصرة نظمتها المؤسسات الحقوقية والنسوية والشبابية في الحملة العالمية لمناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي حيث ركزت جميعها على ضرورة إنهاء التمييز ضد المرأة في التشريعات، وطالبت بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف وقانون الأحوال الشخصية على قاعدة المساواة. يضاف إلى ذلك تواصل الضغط من أجل نشر اتفاقية سيداو في الجريدة الرسمية بهدف تطبيقها وموائمة التشريعات الوطنية والهيكل الإدارية المختلفة وفق أحكامها.

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية اربعون عاما من العطاء

في خضم كل ما سبق، فقد لعبت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية وكمكون أساسي من مكونات الحركة النسوية أدورا ريادية على الصعيدين الوطني والحقوقى النسوى في المجتمع الفلسطيني، حيث بذلت وطوال مراحل النضال الوطني الفلسطيني قصارى جهدها لتقوية وتمكين المرأة وزيادة مشاركتها في العمليات التنموية بهدف إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، حيث استندت في ذلك على قاعدة أن حقوق المرأة حقوق إنسان وتعتبر قضايا المرأة في الحالة الفلسطينية كقضايا سياسية اجتماعية، لذا فإنها تعتبر أن تقدم المجتمع الفلسطيني الوطني والاجتماعي والاقتصادي لا يمكن أن يتحقق إلا بمشاركة فاعلة للمرأة في التنمية على قدم المساواة في كافة المجالات.

وامتداد لدورها الطليعي، فقد لعبت الجمعية دورا كبيرا فترة جائحة الكورونا في ظل تأثيراتها الخطيرة على النساء في العالم ككل من نتائج كارثية، أظهرت هشاشة أنظمة الحماية والعدالة في العديد من الدول، وفي ظل استمرار الصراعات والاستعمار الاستيطاني والحروب والعنصرية والعسكرة التي تشكل جميعها تحديات كبيرة أمام النساء ككل، خاصة اللواتي يعيشن حالة اللجوء والتهجير والافتقار من الأرض والوطن، وفي ظل خصوصية

وضعية النساء في فلسطين، وما تواجهه من إرهابات على الصعيد الوطني والاجتماعي، واصلت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية جهودها عام 2020، كمؤسسة نسوية حقوقية مستقلة، في تمكين النساء الفلسطينيات من مواجهة كافة الانتهاكات التي يفرضاها السياق الاستعماري الصهيوني، منذ ما يزيد عن سبعين عاما، والذي يسهم ويصعد العنف المبني على النوع الاجتماعي في مجتمع فلسطيني يستند إلى البنى والخطابات الذكورية، وفي ظل منظومة تشريعية تمييزية.

لقد نفذت الجمعية منذ بداية عام 2020 خطه طوارئ في فترة الإغلاق الشامل بسبب الوباء، واستندت على الهيئات القاعدية التي أنشأتها عبر السنوات الماضية من نقابات للعاملات في رياض الأطفال والتعاونيات النسوية والمنشآت الشبابية ومجالس الظل النسوية في الحكم المحلي والتي تنتشر في 83 موقعا في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن خلال الائتلافات والشبكات التي تشارك بها؛ حيث قدمت الدعم الإرشادي النفسي عبر الإرشاد الهاتفي وقدمت المساعدات الاغاثية وعززت التوجه للزراعة والاقتصاد المنزلي والمشاركة في لجان الطوارئ، كما قامت الجمعية بتقديم الاستشارة المهنية وتطوير قدرات ثماني مؤسسات مجتمع مدني، نتج عن هذا التدخل، تطوير 8 خطط طوارئ مستجيبة للعنف المبني على النوع الاجتماعي في ظل جائحة كوفيد-19. واستمر العمل في حقل مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتمكين النساء والشابات من المشاركة السياسية، وتطوير أجندة المرأة للسلام والأمن والتمكين الاقتصادي ومن ضمنها دعم تعميم المساواة في النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية في سياسات واستراتيجيات وبرامج مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في دعم التعاونيات في الإنتاج والزراعة، كما تم إنتاج دراسات وأوراق سياساتيه وأفلام وأدلة تدريبية و مواد إعلامية تسهم نوعيا في تطوير الأدبيات النسوية وفي تطوير أدوات المناصرة والضغط من اجل انجاز الحرية والمساواة والعدالة.

مطالب واستحقاقات... ماذا بعد

إن مناسبة الثامن من آذار تعتبر محطة مهمة تقف عندها النساء الفلسطينيات ونساء العالم اجمع، سواء للاحتفاء بهذه المناسبة بما تحمل من معاني كفاحية ونضالية أو للوقوف على وضعية النساء وما تصبوا إليه من تغيير جوهري في مجال الهندسة الاجتماعية وفي مجال التحرر الوطني. فالمرأة الفلسطينية تشكل دوما نموذجا يحتذى به، فهي تناضل من اجل قضاياها المطالبية كمواطنة كاملة الحقوق، وتسعى جنبا إلى جنب مع شعبها الفلسطيني للتحرر من الاحتلال الإسرائيلي الذي يمارس سياساته القمعية ويمعن في تجاهل المواثيق الدولية، وعليه فان جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية التي تعتبر أن يوم المرأة العالمي محطة مطالبه فإنها تطالب بالعمل بشكل فوري على :

- حث الهيئات الدولية بما فيها هيئات الأمم المتحدة للعمل على مساءلة إسرائيل لإجبارها على الالتزام بالقانون الدولي الإنساني بما فيه اتفاقية جنيف الرابعة وعبر الإسراع في محاكمة مجرمي الحرب الصهاينة، وفي إلزام الدولة المحتلة بتوفير الحماية للمدنيين تحت الاحتلال، والالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان. إن عدم احترام هذه الاتفاقيات والمواثيق يترك تأثيرا كبيرا على أولويات النساء الفلسطينيات ويؤخر من تقدمهن في تغيير واقعهن على أساس مساواة النوع الاجتماعي وعلى أساس الحق في العيش بحرية وأمن انساني.
- دعوة الفصائل والأحزاب الفلسطينية إلى التحرك الفوري والسريع لاستكمال جهود إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية والتوافق على إستراتيجية وطنية وبرنامج سياسي تضمن مشاركة كل الطيف السياسي الفلسطيني لما لاستمرار الانقسام من تأثير سلبي سواء على قضيتنا الوطنية أو حياة المواطنين عامة والنساء خاصة، واجراء الانتخابات المحلية والعامية (التشريعية والرئاسية)، واستكمال تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني ضمن الجدول الزمني الذي حددته المراسيم الرئاسية الخاصة بذلك، كونها استحقاق وطني وقانوني ومجتمعي، وعلى قاعدة اعتبار الانتخابات مدخلا لإنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية.

- ضرورة التزام دولة فلسطين المحتلة باتخاذ الإجراءات والسياسات والتدابير الكافية لتغيير كافة أدوات تشكيل الوعي والبنى الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة على التمييز والنظرة الدونية للمرأة مما شكل ولا يزال عائقاً أمام تقدم وضعية النساء الفلسطينيات.
- مطالبة دولة فلسطين والحكومة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها تجاه إجراء مراجعه شاملة لمنظومة القوانين بما يضمن تضمين اتفاقية سيداو في القوانين المحلية كاستحقاق للانضمام لهذه الاتفاقية بما فيه ضرورة نشر هذه الاتفاقية في مجلة الوقائع الفلسطينية لتصبح نافذة المفعول على ارض الواقع.
- ضرورة العمل على استمرار الجهود والمناصرة المشتركة بين منظمات المجتمع المدني، لإصلاح النظام القانوني الخاص بحماية النساء من العنف، مثال إقرار قانون حماية الأسرة من العنف، ومعالجة القصور في القوانين السارية وتنازعها بين الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، مثال قانوني العقوبات والأحوال الشخصية وبالتالي تحسين الاستجابة لحاجات النساء من الحماية.
- رفع مستوى الموازنات والبرامج الاقتصادية التي تستهدف النساء اللواتي يتعرضن للعنف، واعتماد التوزيع العادل للموارد المالية وأيضاً التعزيز الكمي والنوعي للموارد البشرية في التعامل مع النساء اللواتي يتعرضن للعنف.
- إيلاء المؤسسات اهتمام أوسع لتمكين النساء ذوات الإعاقة، والنساء في المناطق المهمشة وموائمة التدخلات والبرامج مع احتياجاتهن للحماية من العنف، حيث يضعف تأثير الاهتمام الرسمي والوطني بواقع النساء ذوات الإعاقة والنساء في المناطق المهمشة.

سيبقى الثامن من آذار محطة لتفعيل النضال الوطني والاجتماعي للنساء الفلسطينيات، ستبقى جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية تسعى وتناضل للوصول إلى مجتمع فلسطيني حر وديمقراطي قائم على العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين، وتهدف للقضاء على جميع أشكال التمييز من خلال تعزيز وتمكين وتعبئة النساء للمشاركة في عمليات التنمية، والترويج لحقوق المرأة المدنية وحقوقها كحقوق إنسان غير قابلة للتجزئة أو التأويل.

فلسطين المحتلة

8-آذار-2021